

المرصد الاجتماعي التونسي

النشرة الاخبارية الثامنة – أفريل 2014







التحركات الاجتماعية خلال شهر أفريل اعتصام معمل المظيلة 2 يتجاوز 100 يوم قراءة نقدية في الأشغال التحضيرية للمؤتمر الوطني الاقتصادي المنتدى الاجتماعي للهجرة: نداء المنستير

تقرير شهر أفريل حول التحركات الاجتماعية العفويّات

شهد شهر افريل 108 تحركا احتجاجيّا شمل 20 ولاية من تراب الجمهورية.

تمحورت هذه التحركات حول جملة من الاسباب يمكن تصنيفها وفق الابعاد التالية:

البعد المحلى:

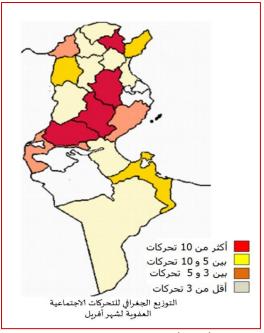
اشكالات لها علاقة بالتنمية المحلية واساسا الاحتجاج على البطالة والحاجة الى التشغيل، غياب المرافق الصحية والخدمات مثل الماء الصالح للشراب والكهرباء، ادارة الشأن المحلي كغلق مقهى، وضع المؤسسات التعليمية الذي أدى لى اضراب عن الدروس، الوضع الامني والسرقات التي يتعرض لها الاهالي وتحديدا صغار الفلاحين لمواشيهم ولمحصولاتهم الزراعية.

البعد الجهوي:

اشكالات لها علاقة بأزمة التصرف في الحليب، اغلاق مطار قفصة قصر، اغلاق معبر رأس جدير، البنية التحتية وغياب التنمية الجهوية، تسوية الوضعيات المهنية في عديد القطاعات، تسوية الوضعيات العقارية، المطالبة بالترسيم، اليات اسناد المساعدات للعائلات المعوزة وذوي الحاجيات الخصوصية، الاعلان عن نتائج مناظرة، احتجاجات الجماهير اثر المقابلات الرياضية.

البعد الوطنى:

احتجاجات تدعو الى المناصفة في الانتخابات، اطلاق سراح الموقوفين نتيجة الاحتجاجات، مناهضة التطبيع، اطلاق سراح الموقوفين التونسيين بالسجون السورية، حق اللجوء السياسي، الاحتجاج على المديونية الخارجية واعتبارها شكلا من أشكال الدكتاتورية.



الفاعلون في هذه التحركات:

أصحاب الشهائد الجامعية العاطلين عن العمل، عمال الحضائر، التلاميذ، العاطلون عن العمل، تجار، فلاحون، أهالي شهداء وجرحى الثورة، نواب في المجلس الوطني التأسيسي، بعض المنتفعين بالعفو التشريعي العام، ممثلي بعض الاحزاب السياسية، ممثلي ببعض منظمات المجتمع المدني، الاهالي ببعض المعتمديات، أعوان التسجيل في الهيئة السابقة للانتخابات، ذوي الحاجيات الخصوصية، الجماهير نوي الحاجيات الخصوصية، الجماهير

اليات التحركات الاجتماعية العفوية:

الوقفات الاحتجاجية، الاعتصامات، قطع الطريق، اضراب الجوع الجماعي، التهديد بإضراب الجوع، التهديد بالانتحار الجماعي.

فضاءات التحركات الاجتماعية العفوية:

فضاءات العمل، الطريق العام، الساحات العمومية، مقرات المنشات الرسمية كالولاية والمعتمدية والبلدية، المجلس الوطني التأسيسي، الملاعب الرياضية

اليات المعالجة الرسمية

تدخل امني سلمي، تدخل امني عنيف وإيقافات، التجاهل وعدم اكتراث السلط، تقديم جملة من

الوعود لإيجاد الحلول وطلب الإمهال، التوفق في ايجاد حلول على المستويين الجهوي والوطني. التحركات الاجتماعية العفوية في كل جهة: الحجم والطبيعة والنتائج:

✓ ولاية قفصة 18 تحركا: وانقسمت اساسا الى مطالب اقتصادية واجتماعية:

احتلت المطالب الاقتصادية والاجتماعية صدارة التحركات العفوية في معتمديات وعمادات ولاية قفصة بـ 13 تحركا.

- شهدت معتمدية الرديف 3 تحركات احتجاجية عفوية طالبت بالتشغيل وكانت في شكل اعتصامين وقطع طريق تم فكه بتدخل امني وايقاف عدد من المحتجين الامر الذي ضاعف من حالة الاحتقان بالجهة.
- وعرفت عمادة القوسة التابعة لمعتمدية السند تحركين اثنين الاول كان في شكل اضراب عن الطعام والثاني في شكل إضراب عن الدروس طالب خلال كل منهما تلامذة المعهد الثانوي بالقوسة بتزويد المعهد والمدرسة بالماء الصالح للشراب.. ولم يتم تسجيل اي تفاعل من قبل السلط الجهوية والمحلية فيما يهم كلا التحركين.
- معتمدية المتلوي شهدت بدورها تحركين النين، الاول قام خلاله عمال الحضائر بمنع موظفين من مغادرة مكاتبهم وطالبوا بتسوية وضعياتهم المهنية والثاني قام خلاله شباب الجهة بقطع طريق وطالبوا بالتسريع في اعلان نتائج مناظرة البيئة والغراسة ولم تشهد الاحتجاجا اي تفاعل يذكر من قبل السلط المعنية.
- يتواصل اعتصام معمل المظيلة 2 في معتمديّة المظيلة والذي انطلق منذ النصف الثاني من شهر جانفي 2014 وتجاوز بذلك الـ 100 يوم، وسجل الاعتصام اضراب جوع جماعي امتد لاكثر من 18 يوما وقام المحتجون باكثر من عمليّة قطع طريق وتهديد بالانتحار الجماعي.

ووفقا للعينة المرصودة لم يسجل اي تفاعل يذكر من قبل السلط الجهوية مع اعتصام معمل المظيلة 2 طيلة فترة التحرك.



- ويتواصل ايضا اعتصام اهالي عمادة ام الاقصاب من معتمدية ام العرائس بالتراب التونسي على الحدود مع الجزائر منذ النصف الثاني من شهر مارس طلبا للتشغيل والتنمية امام تجاهل تام من قبل السلط الجهوية والمحلية.

كما شهدت معتمدية ام العرائس اعتصاما وقطع طريق من قبل عملة الحضائر للمطالبة بتفعيل اتفاق تسوية وضعيتهم المهنية والترسيم.

- قام متساكنو حي بن يونس2 من معتمدية قفصة الشمالية بوقفة احتجاجية طالبوا خلالها بالتزويد بالماء الصالح للشراب والكهرباء وتسوية الوضعية العقارية.
- سجلت المندوبية الجهوية للتربية بمعتمدية قفصة الشمالية اعتصام لاصحاب الشهائد العليا المعطلين عن العمل طالبوا خلاله بالتشغيل واعادة النظر في المقاييس المعتمدة في الانتدابات كما عرفت نفس المعتمدية احتجاجا من قبل تجار المنطقة بسبب تغيير موعد السوق الاسبوعية.

التنميـــة:

بالنسبة للمطالب المتعلقة بالتنمية عرفت معتمدية المتلوي حراكين طالب خلالهما الاهالي بتحسين النقل الحديدي وتمكين الجهة من القطار السريع.

الأمسن:

سجلت معتمدية قصر قفصة حراكين اثنين اتخذ الاولشكل وقفة احتجاجية والثاني كان في شكل اضراب لعملة محطة السكة الحديدية للمطالبة بتوفير الامن وتم التفاعل ايجابيا معهما ووعد والي الجهة بتركيز مركز امن قار بالمحطة.

مطالب ذات صبغة سياسية:

عرفت معتمدية الرديف حراكين اثنين طالب خلالهما المحتجين باطلاق سراح الموقوفين على خلفية الحراك الذي شهدته المعتمدية.

√ ولاية تونس 16 تحركا:

تركز الحراك بولاية تونس اساسا امام مبنى المجلس التاسيسي بباردو، وكان له اساسا شعارات ذات صبغة سياسية.

حيث تطور الحراك في ما يهم قضية شهداء وجرحى الثورة الى اعتصام داخل مبنى التاسيسي عرف مساندة واسعة من قبل عدد من النواب ومنظمات المجتمع المدني والاحزاب السياسية تلاه اضراب عن الطعام في ساحة حقوق الانسان بشارع محمد الخامس.

وقد طالب اهالي شهداء وجرحى الثورة بوقف تنفيذ الاحكام الصادرة عن المحكمة العسكرية وتركيز دائرة خاصة قضائية لكشف الحقيقة.

كما نادى الحراك امام المجلس التأسيسي بالمناصفة في الانتخابات وبمناهضة التطبيع وإطلاق سراح المساجين التونسيين الموقوفين في السجون السورية..

وشهدت ولاية تونس ايضا اعتصام عدد من المنتفعين بالعفو التشريعي العام امام مقر مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان بتونس طلبا للجوء السياسي.

المطالب الاقتصادية والاجتماعية:

سجلت ولاية تونس 3 تحركات ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية حيث طالب خلال تحركين منها اعوان التسجيل في الهيئة السابقة للانتخابات في مناسبتين بالادماج صلب الهيئة المستقلة

للانتخابات واحتج انصار ائتلاف الملتقى المواطني لمقاومة ديكتاتورية المديونية في تونس على ارتفاع الدين الخارجي.

✓ ولاية القيروان 14 تحركا: المطالب الاقتصادية والاجتماعية:

شهدت معتمدية بوحجلة تحركين طالب خلالهما المحتجون في عمادتي الظواهر وسيدي عمارة باعادة تشغيل التيار الكهربائي لانقاذ زراعاتهم.

كما طالب ذوي الدخل المحدود والمعوقين باعتماد الشفافية في اسناد المساعدات.



وتناولت التحركات على مستوى مركز ولاية القيروان اشكالية التشغيل وتسوية الوضعيات المهنية. وتمحورت باقي التحركات بولاية القيروان حول مطالب ذات صبغة سياسية وامنية.

√ ولاية سيدي بوزيد 11 تحركا:

شملت التحركات في ولاية سيدي بوزيد جملة من المطالب التي اهتمت بالاقتصادي والاجتماعي والامني والبيئي والتنموي والسياسي وتوزعت على معتمديات الرقاب والمزونة ومنزل بوزيان وبئر الحفي وسيدي بوزيد الشرقية والغربية وعمادة لسودة.

√ ولاية صفاقس 9 تحركات:

مثلت الاحكام الصادرة عن المحكمة العسكرية في قضية شهداء وجرحى الثورة محورا للتحركات في ولاية صفاقس اضافة للمطالب الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة اساسا في التشغيل وتحسين ظروف العمل وايجاد حل لازمة التصرف في فائض الحليب.

√ ولاية جندوبة 7 تحركات:



تم تسجيل سبع تحركات في كل من مناطق جندوبة الشمالية وطبرقة وعين شرشارة وفرنانة وقرى سوق السبت والعيثة والجريف والسعادة وقرية بن بشير وتعلقت اساسا بمطالب اقتصادية اجتماعية منها المطالبة بتحسين ظروف العمل وتوفير التشغيل اضافة الى مطالب امنية جاءت على خلفية تخريب احدى المدارس وتنموية تهم تحسين البنية التحتية.

ولم يغب عن ولاية جندوبة التحركات ضد الاحكام الصادرة عن المحكمة العسكرية بخصوص قضية شهداء وجرحى الثورة.

√ ولاية توزر 7 تحركات:

سجلت توزر بدورها سبع تحركات اهتمت اربعة منها بقضية اغلاق مطار توزر نفطة الدولي والبقية تبنت مطالب رفض الاحكام الصادرة عن المحكمة العسكرية بخصوص قضية شهداء وجرحى الثورة وتوزعت على كل من معتمديات دقاش ونفطة والحامة.

√ ولاية الكاف 4 تحركات:

شهدت الكاف اربع تحركات ذات صبغة تنموية في قرية بوجابر من قلعة سنان والكاف المدينة وكما رفعت خلال الحراك شعارات ذات صبغة امنية اقتصادية.

√ ولاية نابل 4 تحركات:

مثلت المطالب الاقتصادية والاجتماعية محور التحركات في كل من معتمديات منزل تميم وبوعرقوب والحمامات ونابل المدينة.

√ ولاية مدنين 3 تحركات:

شهدت ولاية مدنين ثلاث تحركات في كل من معتمديات جرجيس وسيدي مخلوف وبنقردان

وقد امتدت التحركات في بنقردان مدة ثلاثة اسابيع متتالية على خلفية اغلاق معبر راس جدير. وشهد هذا الحراك تفاعلا ايجابيا من قبل السلطات الجهوية والمركزية التي سعت الى التفاوض مع المحتجين والجانب الليبي لاعادة فتح المعبر.

✓ ولاية تطاوين: تحرك احتجاجي عفوي وحيد تم رصد انطلاقة اعتصام المصير بولاية تطاوين منذ بداية شهر مارس 2014 ويتواصل احتجاج الاهالي الى اليوم وقد انطلق الاعتصام المفتوح بوقفة احتجاجية تخلله اضراب عام وتلاه اضراب مفتوح عن الطعام. ولم تولي السلط الجهوية ولا المركزية اي اهتمام بمطالب المحتجين ذات الصبغة الاقتصادية والتنموية.

√ ولاية بنزرت: تم رصد تحركين الاول نتيجة تدهور حالة البنية التحتية بعمادة اوتيك والثاني وسط المدينة نتيجة مناوشات امنية مع سائق سيارة اجرى.

✓ ولاية باجة شهدت أيضا تحركين اثنين وطالبا خلالهما المحتجون بالتشغيل.

√ ولاية بن عروس: شهدت هذه الولاية محاولة انتحار بائع متجول نتيجة حجز بضاعته ووقفة احتجاجة نتيجة غلق احد المقاهي بحكم قضائي.

✓ ولاية سوسة: شهدت المدينة تحركا لعائلات شهداء وجرحى الثورة كما سجلت تحركا لجماهير رياضية على خلفية النتائج التي سجلها فريق الجهة.

√ كما تم تسجيل تحرك وحيد خلال شهر افريل في معتمدية تالة من ولاية القصرين ومعتمدية الروحية من ولاية سليانة وتحرك في كل من ولايات قابس وزغوان ومنوبة.

علما وانه تم تسجيل 6 محاولات انتحار كشكل من أشكال الاحتجاج الفردي اثنان في ولاية القيروان واثنان في ولاية نابل وحالة واحدة في ولاية تونس وأخرى في ولاية بنزرت.

اعتصام معمل المظيلة 2 يتجاوز الـ 100 يوم

صمت من السلط الجهوية والمركزية.. وتهديدات بالتصعيد من المحتجين...

يعتصم العمال العرضيين في معمل المظيلة 2 منذ اكثر من 100 يوم من اجل مطلب وحيد وأساسى وهو التمتع بالانتداب المباشر في معمل المظيلة 2 عند دخوله حيز العمل الفعلي.

اعتصام انطلق على خلفية وعد تقدم به وزير التشغيل الاسبق عبد الوهاب معطر خلال زيارته الى اشغال المعمل. ولم يقم بأية خطوة تذكر من اجل تحقيقه.

وانطلق الاعتصام بوقفة احتجاجية سرعان ما تطورت الى اعتصام مفتوح تخلله اضراب عن الطعام امتد لحوالي 28 يوم وعرف مساندة واسعة من قبل اهالي المظيلة وشهد تحرك تصعيدى من قبل زوجات المضربين الاتي هددن بعملية انتحار جماعي وأمام تجاهل السلطة الجهوية والمركزية للإضراب الذى دخل انذاك شهره الثالث تم تعليق اضراب الجوع بسبب تعكر حالة المضربين عن الطعام وخاض بعدها المحتجون عدد من التحركات الاحتجاجية منها غلق الطريق ومنع الموظفين من الالتحاق بعملهم..



المنجمي.

ومن جانبه اعتبر عبد الكريم ان الانتداب المباشرة "للعملة العرضيين في معمل المظيلة 2 حق فهم من اشرفوا على تشييده وبنائه. " وأضاف : "نحن نتمتع بمختلف

الاختصاصات المطلوبة داخل المعمل على غرار الحدادة والنجارة والبناء والتبريد. ونعتبر اننا اولى من غيرنا.."

العرضيين في المشروع، اكدت مرة اخرى ان

السطة المحلية والمركزية لا تهتم بتحسين

الاوضاع وإيجاد الحلول للتهميش والبطالة.. الامر الذي رسخ اكثر علاقة عدم الثقة بينها

وبين المواطنيين وخاصة اهالى الحوض



وبعد ان عبر عن عدم ثقته في الاعلام وفي منظمات المجتمع المدنى التي لم تقدم الجديد فيما يهم اعتصام معمل المظيلة 2، قال هيكل : " نحن لن نتراجع عن مطلبنا وعلى السلطة ان

نفس الموقف تبناه أوس الــذي بيــن أن

السلط المحلية لـم

تبدي اي نيّـة جديّـة

في التعامل مع

اعتصام المظيلة 2

رغم ان المطلب المرفوع

تعلم اننا سنتجه الى مزيد التصعيد ولن يثنينا مماطلتها ولا مبالاتها عن مطلبنا."



وأوضح جهاد احد المعتصمين انه لا مجال للتراجع عن مطلب الانتداب المباشر في معمل المظيلة 2 خاصة بعد المماطلة وعدم المبالاة التي وجدها اعتصام العملة



من قبل المحتجين ليسس بتلك الصعوبة."

والي قفصة يوضح للمرصد الاجتماعي التونسي ويقترح الحلول.

في لقاء المرصد الاجتماعي التونسي مع والي قفصة مصطفى بن موسى أوضح ان 254 عامل معتصم في مقر معمل المظيلة 2 يطالبون بإدماج مباشر، والسلطة الجهوية ليس لها اي اعتراض على هذا المطلب، غير ان القانون والية الانتداب التي تم ضبطها من قبل وزارة التشغيل يمنع ذلك ويحدد الانتداب بطريقة وحيدة وهي المناظرة .."

وقد قدمت للمعتصمين بمبادرة شخصية ، اولا عدم احتساب انخراطاتهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتمكينهم من امتياز التنفيل الذي من المفروض ان يجعلهم من ذوي الأولوية في الانتداب بمعمل المظيلة 2 ووافقت السلط العليا على ذلك، لكن تشبث المعتصمون بمطلب الانتداب المباشر. ورفضوا أي شكل من اشكال التفاوض.



وأضاف الوالي " ان تواصل الاعتصام فيه تعطل للأشغال الامر الذي من شانه ان يحول دون ايفاء الحكومة التونسية بموعد التسليم وتكبدها لغرامة مالية.

وبين الوالي ان "الاشكال كان من المفروض ان يقع حله منذ انطلاق الاعتصام اي في شهر جانفي ووجه في الاطار لوم الى السلطة الجهوية



والمحلية آنذاك واعتبر انها لم تتحمل مسؤولياتها ولم تقدم حلول تحول دون مزيد تأزم الوضع واحتقانه اكثر."

واقترح بن موسى "التعجيل بضبط موعد للمعتصمين من اجل التفاوض مع الوزير المكلف بالصناعة في الوزارة الاولى ومحاولة ايجاد حلول عاجلة من اجل استئناف العمل وأشار في نفس السياق ان العاملين بإمكانهم ان يعاودوا الاعتصام في كل وقت ان لم يقع تنفيذ الوعود التي تقطعها السلط الرسمية".

التواجد الامنى؟

و سجل اعتصام معمل المظیلة 2 حضور قوات الامن في اكثر من مناسبة بطلب من الشركة الاجنبية المشرفة على المشروع وعاین المرصد الاجتماعي التونسي خلال زیارته المیدانیة للاعتصام أواخر شهر أفریل تواجد اربع سیارات امن امام المعمل.

وفي الوقت الذي افاد المحتجون الذين التقاهم المرصد انه تم تسجيل تدخل امني افزع المعتصمين وأدى الى هرب بعضهم وصعود البعض الاخر فوق المداخن الضخمة الخاصة بالمعمل اكد والي الجهة مصطفى بن موسى أنه لم يسجل اي تدخل امني عنيف بالمنطقة وتواجد سيارات الامن كان بعد تلقي شكاية رسمية من الشركة المشرفة عن المشروع طلبت خلالها توفير الامن لفضاء المشروع.

امسام تدهور الوضع البيئسي و ارتفاع البطالة بفج الرويسات - الاهالي يصعدون



عقد اهالي فج الرويسات من ولاية القيروان نصدوة صحفيّة بمقر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية يوم الثلاثاء, 29 افريل 2014 للتنديد بتجاهل السلط الجهوية للتجاوزات البيئية التي يقوم بها مصنع الاسمنت S.O.T.A.C.I.B.

و طالب الاهالى بفتح تحقيق فوري حول الأضرار التى حصلت بالمنطقة جراء استعمال

فحم الكوك في انتاج الاسمنت اضافة للأضرار التي لحقت منازلهم نتيجة تفجيرات المقاطع.

وفي هذا الاطار شدد الاهالى على ضرورة تمكينهم من تعويضات عادلة عن تداعي منازلهم بسبب النشاط غير المراقب للمصنع والتلوث البيئي الذى اضر بصحتهم و بنشاطهم الفلاحي.

كما دعا المواطنون السلط المركزية الى ضرورة

الضغط على مدير المصنع كي يتراجع عن قرار ضم الطريق العمومية للشركة دون وجه حق و اعدة تزويد المنطقة بالمياه الصالحة للشراب.

وأمام تجاهل السلط لمشاغل الاهالي وتهميش المنطقة و ارتفاع نسبة البطالة نادى الاهالي السلط المركزيّة بضرورة ايلاء شباب فح الرويسات الاولويّة فحي التشغيل بمصنع الاسمنت.

نداء المنستير

بدوي صرخة "أولادنا وين" انطلقت أشغال الدورة الثالثة للمنتدى الاجتماعي مغرب مشرق للهجرة بتاريخ 18 و 19 و 20 أفريل 2014 بالمنستير

هذه الصرخة تعبر لوحدها عن معاناة العائلات أمام إحدى المآسي الكبرى للأزمنة الحديثة و المتمثلة في فقدان آلاف الشباب في مياه المتوسّط و في عرض الصحراء هذا البحر الذي يعتبر مهدا للحضارات الإنسانية تحوّل في القرن الحادي و العشرين و تحت أنظارنا الى مقبرة بحرية كبرى, هذا النزيف البشري ليس وليد الصدفة انه نتاج لسياسات الهجرة المتبعة من طرف أوروبا بتواطئ دول و حكومات جنوب المتوسط إنها سياسة أمنية لإ إنسانية وضعت جدرانا مرئية و خفية عوض أن تبنى جسورا للتواصل بين شعوب الضفتين,

هذه السياسة المتعلقة بالهجرة التمييزية المتبعة من طرف بلدان الشمال تأخذ بعدا أكثر خطورة عبر مواقف حكومات الجنوب المتميزة بعدم قدرتها على سن سياسة للهجرة مستقلة و قادرة على مواجهة مصالح النبوليير الية المتوحشة

و قد أبدى المشاركون و المشاركات تخوفهم من واقع منطقة المشرق و حالة الهجرة و اللجوء الجديدة في اتجاه أوروبا والتي تعرّض أرواح الشباب و الأطفال و النساء إلى الغرق في المتوسط بالإضافة لواقع المهاجرين في منطقة الخليج.

إن إحدى المعطيات الأساسية لتطوّر ظاهرة الهجرة تتميز بكون البلدان المغاربية لم تعد فقط بلدان مصدّرة للهجرة بل أصبحت كذلك مستقبلة للهجرة حيث أنها تستقبل مهاجرين من جنوب الصحراء و من مناطق أخرى من العالم دون تمتيعهم بأدنى الحقوق و ذلك في وضعية هشة و خرق سافر لأدنى حقوق الإنسان.

هؤلاء الرجال و النساء هم مدعوون للعيش و الشغل في المجتمعات المغاربية. هذا النسيج البشري يعتبر جدّ ايجابي بالنسبة للمغرب الكبير, في حين أن السياسات المتبعة الحالية تسير في الاتجاه المعاكس للتاريخ من خلال الميز والعنصرية "التقليدية" و على وجه الخصوص العنصرية داخل المؤسسات بمختلف أشكالها و التي يعاني منها أساسا مهاجرون من جنوب الصحراء (كالإقامة, السكن, الشغل, التعليم, الصحة...)

لقد أصبح من المستعجل أن يكون لنا تصور بعيد المدى في قضايا الهجرة قادر على تحرير الطاقات من أجل تنمية تضامنية و من أجل الديمقر اطية و العدالة الاجتماعية.

إن حرية التنقل و الإقامة داخل الفضاء المغاربي هي شرط أساسي من أجل انعتاق الطاقات الشابة المغاربية و طاقات المهاجرين الذين يعيشون فوق التراب المغاربي و سائر المنطقة

إن ثمن غياب الاندماج المغاربي يمثل عرقلة أساسية لتنمية هذه المنطقة التي تحتوي على ثروات بشرية و طبيعية هائلة أمام هذه الوضعية يؤكد المشاركون و المشاركات في الدورة الثالثة لمنتدى الهجرة تشبثم بـ:

- فضاء مغاربي منفتح على المشرق و إفريقيا جنوب الصحراء ديمقراطي متضامن يحترم حقوق الإنسان و يسمح بتعايش متناغم غني بمختلف مكوناته العربية والأمازيغية والافريقية.
 - حرية التنقل و الإقامة لجميع المواطنين و القاطنين بالمغرب الكبير.
- الغاء اتفاقية " الشراكة من أجل التنقل" الموقعة بين الاتحاد الأوروبي و المغرب من جهة و الاتحاد الأوروبي و تونس من جهة أخرى
- وضع حد للخروقات الجسيمة و المس بحقوق المهاجرين بما فيها حقوق النساء المهاجرات ضحايا مختلف أشكال العنف.

و من جهة أخرى يوجه المشاركون و المشاركات نداء الى المجتمع المدني العالمي للضغط على حكومات الشمال و الجنوب المعرفة الحقيقة حول مصير المختفين في عرض المتوسط و عبر الصحراء و كذا مصير اللاجئين في المنطقة المغاربية المشرقية

-النضال من أجل وضع حد لتنامي العنصرية التي بدأت تنخر مجتمعاتنا عبر وضع قوانين مناهضة للعنصرية و التمييز.

و من أجل المساهمة في تطبيق هذا التوجه قرّر المشاركون و المشاركات في الدورة الثالثة لمنتدى الهجرة خلق مرصد للمهاجرين لدق ناقوس الخطر ضد مختلف الانتهاكات لحقوق المهاجرين و من أجل الترافع تجاه الحكومات لوضع سياسة جديدة للهجرة, إنسانية تضامنية و منفتحة على العالم.



قراءة نقدية في الأشغال التحضيرية للمؤتمر الوطني الاقتصادي

لقد أكد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية منذ تأسيسه على ضرورة عدم اهمال القضايا الاقتصادية والاجتماعية وتجنب تهميشها من خلال الانشغال شبه الكلي بالمسائل السياسية كما أكد على ضرورة البحث عن بديل تنموي نظرا لفشل نمط التنمية "القديم الحالي" والحراك الاجتماعي التصاعدي الذي عرفته البلاد منذ أوائل القرن الحالى هو خير دليل عن هذا الفشل.

كما أكد المنتدى على أهمية خلق حوار وطني جاد حول كل هذه القضايا قصد التمكن من معالجة الأوضاع والبداية في إيجاد الحلول للإشكاليات التي أدت لتصاعد الحراك الاجتماعي واستمراره إلى حد الآن ومن أهم هذه المشاكل هي التشغيل والفوارق الاجتماعية والجهوية والخدمات الاجتماعية بكل أصنافها.

I. بعض الملاحظات حول الحوار الوطنى الاقتصادي الجاري حاليا:

المبادرة على مستوى المبادئ والأهداف لا يمكن إلا أن تحضى بالاستحسان والتشجيع خاصة أنه على مستوى المبادئ أكدت الوثيقة التي تخص انطلاق أشغال الإعداد للمؤتمر الاقتصادي الوطني الصادرة عن القصبة في 22 أفريل 2014 على "مبدأ المشاركة والتشاور وتبادل الرأي والمعطيات والبحث عن الاصلاحات الضرورية" كما أكدت على الحرص على "إبراز أهمية الشأن الاقتصادي في نجاح الانتقال الديمقر الحي وعلى ضرورة التأسيس لنمط تنموي بديل".

رغم التأكيد على هذه المبادئ والأهداف التي تانقي مع مبادئ وأهداف المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلا أن المنتدى يعتبر أن الحوار الجاري الآن أتى متأخرا نوعا ما وفي ظرف عصيب يتسم بوجود أزمة حادة للمالية العمومية وبضرورة إصدار قاتون مالية تكميلي لسنة 2014 بأسرع وقت حتى يتسنى للإدارة العمومية الانكباب على تحضير مشروع قانون المالية لسنة 2015 (علما أنه جرت العادة ان هذا التحضير ينطلق أثناء شهر مارس من كل سنة) وفي مثل هذا الظرف سيكون الحوار تحت طائلة ضغط الوقت وهيمنة المنطق المالي والتوازنات المالية القصيرة المدى التي تتطلب إجراءات عاجلة على حساب منطق التنمية والاختيارات الاستراتيجية والتوازنات الحقيقية (Equilibre Réels) المرتبطة بحسن استغلال الموارد البشرية والطبيعية والحرص على تحسين التوازنات الاجتماعية والجهوية والبيئية والأخذ بعين الاعتبار مصالح الأجيال القادمة...

وعموما منطق التنمية وخاصة "التأسيس لحوار وطني حول الخيارات الاستراتيجية لمنوال تنمية جديد للمرحلة القادمة" كما ورد في الوثيقة الصادرة عن القصبة يتطلب تمشيا هادئا يسمح بمتسع أكبر من الوقت وبتشريك أوسع للفاعلين الاجتماعيين حتى يقع تفادي الارتجال والتسرع والاقتصار على اعتماد حلول تلفيقية عاجلة وغير عادلة ومندرجة في إطار الاختيارات القائمة ولا تمكن من التأسيس لخيارات إستراتيجية لمنوال تنموي بديل.

كما يعتبر المنتدى أن المحاور العشرة المقترحة ناقصة ولا تغطي جميع الملفات الجوهرية وقائمة على تجزئة المسائل الاقتصادية وتتناقض مع الرغبة في التأسيس لبديل تنموي وفاقدة للجنة تشخيص منوال التنمية الحالي حيث لا يمكن البحث في نمط بديل توافقي بدون الاتفاق حول التشخيص كما أنه لا وجود للجنة مشتركة للقيام بحوصلة أعمال اللجان العشرة حيث وقع اعتبار الحوصلة كعملية فنية من مشمولات الخبراء دون غيرهم رغم أن هذه الحوصلة من الضروري أنها ستقوم على التحكيم بين عديد الاختيارات " Arbitrage" وعلى اعتماد أولويات وإجراءات من المفروض أن تكون محل توافقات كما أن التمشي المعتمد له صبغة بيروقراطية تتناقض مع الشفافية وتشريك أكثر لجميع المهتمين بالشأن العام ذلك أنه في الصفحة 8 من وثيقة القصبة تم التأكيد على "الالتزام بالحفاظ على سرية الأشغال طيلة مدة الاعداد لورقات العمل التي يفصح عن محتواها النهائي خلال ألمؤتمر". وهذا النوع من التمشي من شأنه أن يحرم الأحزاب والمنظمات من إعلام منخرطيها وخلق حركية تشاور وحوار داخلها.

كما أن التمشي المعتمد له صبغة إلزامية حيث ورد في الصفحة 3 من وثيقة القصبة أن "التوافق للخروج باقتراحات يلتزم بها كل الأطراف لتجاوز الظرف الاقتصادي الصعب." علما أن هذا الالتزام لا يمكن تحقيقه إلا بالتوزيع العادل للتضحيات التي يجب أن يتحملها جميع الأطراف بدون استثناء وبالتالي التوافق لا يمكن الالتزام به إلا عبر تحقيق التضامن والتوزيع العادل للأعباء التي ستنتج عن الاجراءات التي سيقع اعتمادها.

وأخيرا يعتبر المنتدى أنه لعديد الاعتبارات (وقت محدود، ظروف استثنائية، غياب لجنة مشتركة للتشخيص وللحوصلة، إهمال عديد القضايا الاستراتيجية كقضية التداين، المنظومة الجبائية، العدالة الاجتماعية، البيئة، الموارد الطبيعية، والحماية الاجتماعية والأمن الغذائي والطاقة البديلة...) فإن التأسيس لحوار وطني حول الخيارات الاستراتيجية لمنوال تنموي بديل يبقى سابقا لأوانه (حكومة مؤقتة، صعوبة إلزام الأحزاب بتبني الاختيارات ومواصلة العمل بها بعد الانتخابات القادمة ...) وصعب التحقيق في حوار سيدوم لفترة وجيزة من 28 أفريل إلى 20 ماي.

II. أهمية بناء مواقف مستقلة ومعمقة من طرف أهم مكونات المجتمع المدنى حول القضايا الإقتصادية والاجتماعية

نظرا لكل الملاحظات الواردة سابقا يقترح المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تنظيم أيام دراسية في الفترة 23 و25 ماي تكون بداية الانطلاق لعملية دراسة وتفكير وحوار شامل ومعمق حول البديل التنموي المنشود والاختيارات الاستراتيجية الضرورية التي تسمح بإقامة البديل والإصلاحات الجوهرية التي يجب اعتمادها في مختلف الميادين والملفات لتكريس البديل القادر على تحقيق وتوسيع وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع التونسي. والأيام الدراسية ستقوم بضبط خطة تعتمد تحديد الوقت الكافي للأشغال وضبط قائمة للجان وللمساهمين في أشغال اللجان وتعبئة للخبراء الذين سيقومون بالتأطير والمتابعة وتنشيط الأشغال والمساعدة على صياغة التقارير كما سيقع أثناء هذه الأيام الدراسية:

- تقديم محاضرات أثناء الجلسة العامة تعالج بعض الاشكاليات العاجلة (الأزمة المالية العمومية ومقترحات المجتمع المدنى، أزمة الصناديق الاجتماعية، أزمة الخدمات

- الاجتماعية، النظام الجبائي الحالي وغياب العدالة، وضع المؤسسات العمومية، المشروع الجديد للشراكة المقدم من طرف الاتحاد الاوروبي...)
- تكوين لجان تشتغل على أهم الملفات وتضبط برنامج عمل ينتهي بتقديم تقرير حول تشخيص جزئي للإشكالية المطروحة، ضبط التوجهات الاستراتيجية التي تخص الملف، ضبط الإصلاحات الضرورية والإجراءات العملية من منظور وزاوية الحفاظ وتحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:
- 1- لجنة البديل التنموي (تقوم بتشخيص اختلالات النمط الحالي وضبط معالم البديل المنشود وضبط التقرير النهائي إنطلاقا من تقارير اللجان)
- 2- لجنة الخدمات الاجتماعية التي يمكن أن تتفرع إلى لجان قطاعية تخص التعليم والتكوين، الصحة، السكن، النقل...
- 3- لجنة الحماية الإجتماعية (التأمين على المرض، نضام التقاعد، برامج الحاجيات الخصوصية: الفقر، العجز، المتقاعدين، الأرامل المعاقين،...)
 - 4- الجباية والعدالة الاجتماعية
 - 5- التشغيل
 - 6- التنمية الجهوية والديمقر اطية المحلية
 - 7- البيئة والموارد الطبيعية
 - 8- النسيج الاقتصادي ومكوناته القطاعية وإشكالياته بعلاقة بالأمن الغذائي وموضوع الطاقة
 - 9- المديونية الخارجية
 - 10- الميزانية العمومية والتصرف في المال العام
 - 11- القطاع الغير المنظم
 - 12- القطاع البنكي وتمويل الاقتصاد
 - 13- توزيع المداخيل وتطور القدرة الشرائية

والقائمة تبقى مفتوحة ويمكن توسيعها أو حصرها في عدد أقل من اللجان التي تكون أكثر شمولية.

مثل هذا المقترح يمكن من تدعيم استقلالية المجتمع المدني ومن إخراجه من وضع الممارسة التي تكتفي بالنقد والتنديد والرفض إلى وضع قائم على تقديم الحلول والبدائل والمقترحات من شأنها أن تعطي أكثر مصداقية "Crédibilité" للمجتمع المدني كما أن الدخول في عملية البحث عن بديل تنموي من شأنها أن تلقي الضوء على نشاط المجتمع المدني "Visibilité" وأن توفر مادة قادرة على تغذية برامج الأحزاب التي ستقوم بممارسة السلطة.

المسؤولية (Responsabilité) ، المصداقية (Crédibilité) ، البروز (Visibilité

هي من أهم الخصال التي من شأنها أن تجعل من منظمات المجتمع المدني قوة مؤثرة وفاعلة قادرة على استثمار قربها من الواقع المعاش (Proximité) وقدرتها على التفاعل مع محيطها وقضاياه.



47 شارع فرحات حشاد مدرج أ، الطابق الثاني، 1001 تونس الهاتف: 664 71 (216 00) - الفاكس: 665 71 (216 00) البريد الالكتروني:contact@ftdes.net - contact@ostunisie.org





بمساندة: